جمعية أطباء القلب تطلق برنامج "سلامة قلبك" بالتعاون مع وسائل الإعلام

10 ملايين عراقي يعانون مخاطر الأزمات القلبية

□ بغداد / سامي السرحان

قال أخصائيون عراقيون بارزون أن 10 ملايين عراقي يعانون ارتفاع معدلات الكوليسترول في الدم والتي تهدد بإصابتهم بالأزمات القلبية، فيما أطلقت جمعية أطباء القلب العراقيين حملة توعية بالشراكة مع مؤسسة دولية وعدد من وسائل الإعلام، تحت عنوان "سلامة قلبك" لضمان تواصل أسهل بين الجمهور والمؤسسة الصحية في هذا الإطار.

توقيع الشراكة بين جمعية اطباء القلب وشركة استرازينيكا في بغداد

وفي فعالية نظمتها جمعية أطباء القلب العراقيين في فندق شيراتون ببغداد الخميس الماضي، أعلن نائب رئيس الجمعية الدكتور هلال الصفار انطلاق "البرنامج الوطني لتحكم أفضل بالكوليسترول" بالشراكة مع وسائل الإعلام وشركة (استرازينيكا) عملاق الصناعات الدوائية العالمي.

وفي حديث مع "المدى" قال الصفار: إن هناك فجوة خطيرة بين الناس والمؤسسات الصحية، وأن المشروع يهدف إلى بناء وسائل توعية تصل إلى الجميع هدفها الوقاية من أمراض القلب والدم في العراق.

وذكر الصفار أن ١٠ ملايين عراقي يعانون من ارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم ويعد "من أعلى المعدلات في المنطقة"، مشيرا إلى أن النسبة العالمية هي ٣٧٪ بينما يعاني نحو ٥٨٪ من العراقيين من هذه الحالة التي تزيد من احتمال مواجهة خطر الأزمات القلبية.

وقال أخصائيون شاركوا في الفعالية: إن الهدف هو خفض نسبة الإصابة بارتفاع الكوليسترول بنحو ٢٠٪ كي يصبح العراق بمستوى المعدل الطبيعي في العالم، ملفتين إلى أن العادات الغذائية السيئة في العراق سبب رئيس لارتفاع معدلات الإصابة.

وذكروا أيضا أن متغيرات في عادات الناس بدأت تساهم في زيادة احتمال الإصابة بأمراض القلب، وأشار بعضهم إلى أن إحصائيات المراكز التخصصية في وزارة الصحة تفيد بتسارع كبير في معدل إقبال الشباب وبأعمار صغيرة من الجنسين، على تعاطي "الأركيلة" سواء في المقاهي أو المنازل.

الفعالية تضمنت كلمة ترحيب ألقاها رئيس جمعية أطباء القلب العراقيين الدكتور فيصل حبة، وكلمة لوزارة الصحة ألقاها الدكتور حسن مسلم من مركز الأمراض الصدرية، كما قدم الدكتور هلال الصفار شرحا تفصيليا لطبيعة برنامج التوعية الذي أعلن إطلاقه خلال الفعالية، وبدأ بتوزيع بوسترات وكراريس توضح بشكل سهل، طريقة الوقاية من ارتفاع الكوليسترول وأسلوب التعامل مع مخاطر الإصابة بالأزمات القلبية.

وشملت الفعالية تنظيم اختبار مجاني للدم وفحوصات أخرى، وبينت نتيجة فحص ١٠٠ عينة من المشاركين، أن ٣٧٪ منهم يعانون زيادة في الوزن، كما أن ١٧٪ يعانون زيادة في السكر، إلى جانب ٣١٪ يعانون من ارتفاع ضغط الدم.

الصفار علق على هذا بأنه يمثل الوضع الصحي للمشاركين "رغم أنهم من نخبة الأساتذة والأطباء والصحفيين، فما بالك لو قمنا باختبار كهذا في الشارع العادي؟".

متحدث باسم شركة (استرازينيكا) الذي وقع الاتفاقية مع جمعية أطباء القلب، قال: إن شركته توظف جزءا من أرباحها يمثل مبالغ طائلة، لتنظيم حملات توعية بشأن أمراض القلب في كل بلدان العالم، وأنه يطمح إلى بناء شراكة واسعة مع المؤسسات العراقية لهذا الغرض.

وتحدث الصفار لـ"المدى" عن مشاريع طموحة لمواجهة خطر أمراض القلب وعلاجها في العراق، وذكر أن العراقيين ينفقون كل سنة أكثر من مليار دولار على العلاج في الخارج بسبب الأزمات القلبية، مشيرا إلى وجود اتفاق أولي مع شركات ألمانية رائدة لتأسيس مركز ضخم لأمراض القلب في بغداد، يجري تمويله عبر شراكة بين ألمانيا ووزارة الصحة وجمعية أطباء القلب العراقيين.

(أم يدّي).. امرأة تتقاذفها أرصفة الناصرية منذ عشرين عاماً

□ الناصرية / حسين العامل

منذ أكثر من عشرين عاماً والمرأة التي يطلق عليها السكان المحليون في الناصرية (أم يدّي) تقيم في العراء، تتخذ من الأبنية القريبة من مبنى محافظة ذي قار القديم ظلا في الصيف، ومن مسقفات الأبنية القريبة من شارع الحبوبي ملاذا في الشتاء.

هذه المرأة ورغم معرفة كبار المسؤولين ورجال الدين في الناصرية بمأساتها، إلا أنها ما زالت وحيدة على قارعة الطريق تعيش على صدقات المارة، وتكابد حر الصيف وبرد الشتاء، وعبث بعض الصبية المشاكسين. (يدّي) كلمة مشتقة من (جدّي)، إذ في لهجة البعض من أهالي الجنوب تقلب الجيم ياءً، وتستخدم كلمة (جدي) للاحترام والتوقير عند مخاطبة الآخرين، ولكثرة مخاطبة هذه المرأة للمارة بهذه الصفة أطلق أهالي الناصرية عليها لقب (أم يدّي). هذه المرأة التي تجاوزت الستين، ونحت الزمن الصعب بأزاميله على وجهها انهارا من التجاعيد، وبعد أن ضاقت بها السبل وحاصرها حر الصيف رأيتها آخر مرة تتكور في العراء على قارعة رصيف رث وهي تلف جسدها المتهالك بملابس عتيقة مهلهلة الأطراف وتفترش بطانية عتيقة من بقايا الحروب، تتوسل المارة وهي تنادي على كل من يخطف أمامها (يدّي ماكو ربع (فئة نقدية).. يدّي ماكو جكارة). يقول عنها أبو عادل في حديثه لـ"المدى"، وهو صاحب مقهى سابق في شارع الجمهورية وسط الناصرية: "منذ عام ١٩٧٥ وأنا أشاهد هذه المرأة تتنقل من رصيف إلى آخر، أحيانا تنام بجوار المقهى الذي كنت أملكه، أو قرب أحد المحال المجاورة، وهي تعيش منذ ذلك الحين على صدقات المحسنين".

ويضيف "لكن بعض الصبية العابثين يؤذونها أحيانا ويسرقون ما تحصل عليه من نقود"، مشيرا إلى أنها لا تعرف قيمة النقود وغالبا ما تتعامل معها وفق ألوانها "فالألف دينار تسميه الأصفر والـ ٢٥٠ ديناراً الأزرق وهكذا". ويؤكد أبو عادل "هذه المرأة التي تبيت في العراء صيفا وشتاءً، أصبحت أكثر حاجة للرعاية الصحية وللملجأ المناسب في الوقت الحاضر، لاسيما بعد أن تقدم بها العمر"، داعيا الجهات الحكومية إلى تأمين الرعاية المناسبة لها وللكثير من المسنين والمعتوهين الذين ما زالوا يجوبون طرقات المدينة من دون أن يلتفت لهم أحد من المسؤولين أو يمد يد المساعدة لإنقاذهم مما هم فيه من بؤس وعوز وحرمان.

وتكاد مأساة المسنين لا تنحصر بحكاية (أم يدّي)، فعلى بعد بضع خطوات وفي موقع لا يبعد سوى أمتار قليلة عن تمثال الشاعر محمد سعيد الحبوبي، الشاعر الذي سميّ أهم شارع في مدينة الناصرية باسمه، تقيم امرأة أخرى هي وابنتها الصبية أيضا في العراء، بينما يتخذ بعض المسنين والمعوزين من بقايا الحديقة المجاورة لمبنى محافظة ذي قار القديم والساحات الأخرى المتروكة ملاذا لهم وهم يلتحفون العراء ويتوسدون الأرض الرطبة تحت سماوات لاهبة في الصيف وبالبرد والضباب والغيوم شتاء. وتفتقر محافظة ذي قار التي يقدر عدد نفوسها بنحو مليوني نسمة إلى دار خاصة برعاية المسنين والعجزة وهو الأمر الذي جعل من هذه الشريحة الاجتماعية في مهب الريح وعرضة للعوز والبؤس والحرمان.

مرور البصرة تطالب بضوابط للحد من استيراد السيارات

□ البصرة / ريسان الفهد

عزت مديرية مرور البصرة الاختناقات المرورية في المحافظة إلى عدم وضع ضوابط لاستيراد السيارات، تسري على القطاعين العام والخاص، فضلا عن شراء السيارات من إقليم كردستان.

وقال مسؤول العلاقات العامة والإعلام في المديرية العقيد رياض جاسم العيداني لـ"المدى": إن المديرية اقترحت آلية لتنظيم استيراد السيارات بهدف الحد من الاختناقات المرورية، تتضمن تحديث شبكة الطرق لاستيعاب الأعداد الكبيرة من السيارات، لكن لم يؤخذ بها.

وحذر من "خطورة عدم وضع حد لعمليات الاستيراد من قبل المواطنين والتجار وكذلك الشركة العامة لتجارة السيارات التابعة لوزارة التجارة وغيرها من الوزارات والمؤسسات الحكومية"، مشيرا إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى مشاكل كبيرة.

ونبه العيداني إلى أن هناك مشكلة أخرى تتمثل باستيراد الدراجات النارية التي لا تخضع هي الأخرى لضوابط أو دراسة.

وأشار إلى أن هناك "إقبالا متزايدا على شراء السيارات الحديثة من إقليم كردستان كون أسعارها أقل بكثير من باقي المحافظات، كذلك شراؤها لا يتطلب تسقيط سيارة قديمة لتسجيل الحديثة كما هو معمول به خارج الإقليم".

ولفت العيداني إلى أن "هناك مشكلة تتعلق بسيارات إقليم كردستان تتمثل بعدم وجود أوليات لها في مديرية مرور البصرة".

وعلى صعيد متصل، أفاد العيداني بأن "مفارز المرور منتشرة في كل مكان لتنظيم حركة السير داخل محافظة البصرة وخارجها، وبغية التقليل من الحوادث المرورية"، مبينا أنه "تم حجز ١٤٣ دراجة نارية ورصد ٣١١ مخالفة مرورية مختلفة، فضلاً عن ضبط سيارتين من دون لوحات تسجيل، وسيارة تحمل مستمسكات مزورة في اليوم الأول من الحملة الواسعة التي باشرتها المديرية مؤخرا".

وذكر أن لجنة تطبيق قانون المرور المشكّلة من قبل محافظ البصرة وبإشراف استشاري من جامعة البصرة وأعضاء ممثلين من مديرية المرور والبلدية وقيادة عمليات البصرة وقانونية وإعلام ديوان المحافظة، باشرت متابعة عمل المفارز المرورية المنتشرة في المحافظة.

واكد العيداني أن "هناك معوقات للعمل المروري وحاجة إلى المستلزمات التقنية والفنية المتعلقة بتخطيط الشوارع ورسم العلامات المرورية والإشارات الضوئية، إضافة إلى الحاجة لمشاريع عملاقة من مجسرات وأنفاق وتوسيع الطرق وفتح شوارع جديدة للقضاء على الاختناقات المرورية".

كربلائيون يشكون أصحاب المولدات.. والمسؤولون يتوعدون بالعقوبات

□ كربلاء / أمجد علي

يشكو الكثير من أهالي كربلاء عدم التزام أصحاب المولدات الأهلية بجدول التشغيل، ملمحين إلى أن هناك "تواطؤاً" بين مخاتير المحلات السكنية وأصحاب المولدات على تقليل ساعات التشغيل إلى ثماني ساعات. ويقول المواطن عبد الهادي الطرفي في حديثه لـ"المدى": إن أصحاب المولدات "يتفننون في إضاعة الوقت بعدم التشغيل وذلك لتوفير كمية من الوقود الذي يحصلون عليه مجانا، لبيعه للسيارات بسبب شح (الكاز) في محطات الوقود"، على حد قوله.

ويشير إلى أن "الكثير من أصحاب المولدات لا يبدؤون التشغيل في الساعة الثانية عشرة ظهرا وهو الوقت المحدد، ولا يستمرون بالتشغيل إلى ما بعد الثانية من منتصف الليل".

فيما يلمح المواطن أحمد غازي إلى أن الأمر لا يخلو من عدم المتابعة الجدية، مضيفا "ساعات التشغيل التي كنا نطالب بها في فصل الصيف ليس لتحقيق الربح لصاحب المولدة بل من أجل توفير التيار الكهربائي للمواطنين".

ويبين "الساعات العشر التي هي حصتنا في هذا الفصل اللاهب، وحصة طلبة الصفوف الدراسية المنتهية الذين يعدون العدة للامتحانات النهائية، تتقلص لتصل إلى ثماني ساعات، وهو ما يعني أن ٦٠ لترا لكل (KV) يوميا تذهب إلى صاحب المولدة".

ويعزز غازي حديثه بالأرقام قائلا: "إذا كانت المولدة بقدرة (٥٠٠ KV) فإن ٣٠ ألف لتر يوميا يحصلون عليها من حصة المواطن ويكون جهد الدولة مسروقا"، بحسب تعبيره.

بدوره يقول المواطن حسن فاضل: إن "المختار وهو الجهة الرقابية التي تعمل مع الحكومة المحلية على متابعة التزام أصحاب المولدات الأهلية، لو كان يعمل لمصلحة المواطن لما فعل أصحاب المولدات ذلك".

ويوضح فاضل "المختار يحصل أولا على اشتراك مجاني مفتوح، وثانيا يحصل على مبلغ مالي من أصحاب المولدات في حالات توقيع تأييد المختار للحصول على الوقود، لذلك تجد الشكاوى تصطدم بعدم مساندة المختار للمواطنين ويبقى مناصرا لأصحاب المولدات"، على حد قوله.

لكن صاحب المولدة علي الحسيني، نفى في حديثه لـ"المدى" قيام أصحاب المولدات بما ذكره المواطنون، موضحا "أصحاب المولدات بريئون من عملية سرقة الوقود أو تقليل ساعات التشغيل، لأنهم غير متواجدين في المولدة التي يعمل فيها مشغلون".

ويلفت إلى أن "صاحب المولدة ملزم بشراء الوقود في حال تأخر تسلمه لحصته المقررة، وبالتالي فإن سرقة الوقود تكون غير مجدية".

لكنه لم ينفِ قيام مشغلي المولدات "بسرقة كميةٍ من الوقود، لكن ذلك لا يعفي صاحب المولدة فعليه متابعة المشغل". مدير شؤون الموطنين الذي تقع عليه مسؤولية متابعة عمل المولدات الأهلية المقدم محمد نشمي، يوضح في حديثه لـ"المدى"، أن هناك عقوبات تطال الجميع بما فيها المشغل وصاحب المولدة والمختار وأي طرف آخر يتعمد الإساءة للمواطنين أو أصحاب المولدات أو غيرهم على حد سواء.

ويضيف "لدينا عقوبات تقلل الضرر على المواطنين وتكون رادعة لأصحاب المولدات، فنحن لا نتعامل مع مشغلي المولدات بل مع أصحابها"، موضحا "كنا في السابق نحجب الحصة الوقودية عن المولدة ولكن وجدنا أن هذه العقوبة تعود بالضرر على المواطنين لذلك فإن العقوبة الحالية هي فرض غرامات مالية كبيرة على صاحب المولدة، ونحث المواطن على اللجوء للقضاء".

ويذكر نشمي "الغرامة المالية تعتمد على عدد الأيام التي يتم فيها المحاسبة مضروبة في مبلغ ٢٠٠ ألف دينار"، مؤكدا "لا نعفي أية شخصية أو جهة سواء كان المختار أم غيره، فإذا ما أثبت المواطن صحة شكاواه نقوم بإبلاغ رئيس الوحدة الإدارية بفصله واتخاذ الإجراءات القانونية ضده لاسيما أن المختار أصبح يتمتع بأغلب الامتيازات التي يتمتع بها الموظف المسؤول".

محافظ الديوانية: تلكؤ الخطة الخمسية سببه نقص التخصيصات

□ الديوانية / تحسين الزركاني

كشف محافظ الديوانية أن نقص التخصيصات المالية المرصودة ضمن موازنة المحافظة، كان السبب في تلكؤ انجاز الخطة الخمسية للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٢، مؤكدا المباشرة بإعداد خطتها الخمسية للأعوام القادمة ٢٠١٣ – ٢٠١٧. وقال المحافظ سالم حسين علوان لـ"المدى": إن التخصيصات المالية من موازنة الأعوام الماضية "لم تعطي المحافظة الفرصة الكاملة لتنفيذ خطتها الخمسية للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٢، وما نفذ منها لا يتجاوز الربع، على الرغم من تنفيذنا خططنا السنوية بنسبة ١٠٠٪ في أغلب المشاريع باستثناء العام الحالي".

وأضاف أن "الاجتماع مع هيئة المستشارين والمعاونين ومدراء الدوائر الحكومية في المحافظة، تمخض عنه تشكيل لجنة لوضع الدراسات الإستراتيجية للمشاريع المقرر تنفيذها، ضمن الخطة الخمسية للأعوام ٢٠١٣ – ٢٠١٧، مع مراعاة إدارة التنمية والإصلاحات الإدارية والتشريعية".

وكانت حكومة الديوانية قد طالبت الحكومة الاتحادية بزيادة تخصيصاتها المالية البالغة ٢١٠ مليار دينار لتنمية الأقاليم لعدم كفايتها على سد حاجة المحافظة.

وأشار علوان إلى أن "اللجنة التي تشكلت تضم مختصين، يهتمون بوضع الخطة التنموية متوسطة الأمد من عام ٢٠١٣ – ٢٠١٧، تعمل على تحديد رؤية المحافظة للتنمية في جميع القطاعات".

وأوضح علوان أن "الخطة ستشمل المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية، للنهوض بالبنية التحتية للمحافظة التي تعد من أفقر المحافظات العراقية".

وأفاد بأن "اللجنة ستباشر تنفيذ خطتها، متعمدة على التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة للحيلولة دون تداخل المشاريع مع بعضها ما قد يؤدي إلى عرقلة أو تلكؤ التنفيذ".

وكانت الحكومة الاتحادية قد خصصت لكل عام إلى محافظة الديوانية تريليون وربع التريليون دينار، لم تتسلم منها الديوانية سوى ٣٠٠ مليار فقط.